

Distr.: General  
9 September 2010  
Arabic  
Original: English



## رسالتان متطابقتان مؤرختان ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من ممثل إسرائيل لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم بشأن انتهاك خطير آخر لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وقع يوم الجمعة، ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، إذ عصفت سلسلة انفجارات بمخرباً للأسلحة في قرية الشهاية الواقعة على بُعد ١٥ كيلومتراً شرق مدينة صور في لبنان. بدأت الانفجارات في حوالي الساعة ١٢/٤٥ بالتوقيت المحلي في منزل مدني يقع على أطراف القرية وتسببت الانفجارات، حسب التقارير، في جرح خمسة مدنيين. ويعود المنزل المذكور بالفعل إلى عضو في حزب الله اسمه وسام سلوم، وقد استخدم المنزل كمخبأ لأسلحة لحزب الله.

وفي أعقاب الانفجارات، قام أعضاء في حزب الله بفرض طوق حول المنطقة وأخبروا نشر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل) لإجراء تحقيقات في ملابسات الحادث. واستغل أعضاء حزب الله هذا التأخير لإزالة الأدلة على نشاطهم غير المشروع قبل السماح لقوة يونيفيل بتفتيش المنطقة. وكما ظهر في شريط فيديو التقطه جيش الدفاع الإسرائيلي، استخدم أعضاء حزب الله شاحنات وسيارات لإزالة الأدلة من مسرح الحادث ونقلها في المرحلة الأولى إلى قرى قريبة تقع ضمن منطقة عمليات قوة يونيفيل، وإلى قرى خارج هذه المنطقة في المرحلة الثانية. ورغم أن القوات المسلحة اللبنانية كانت موجودة في مسرح الحادث، فإنها لم تتخذ أي إجراء للتحقيق في هذا الحادث أو لمنع إزالة الأدلة.

وهذا الحادث الخطير في قرية الشهاية هو الثالث من نوعه في غضون ١٤ شهراً. وقد جاء في أعقاب انفجارين مشابهيين في قرية حربة سليم في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩، وفي قرية طير فلسي في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وفي جميع هذه الحوادث جرى تأخير وصول قوة يونيفيل إلى مكان الحادث.

إن تهريب هذه الأسلحة وتواجدها يشكلان انتهاكاً مباشراً لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وكذلك الأمر بالنسبة إلى تعطيل حركة قوة يونيفيل بعد وقوع الانفجارات.



وإن الانفجارات التي وقعت في قرية الشهابية، فضلا عن الحوادث التي سبقتها، تؤكد صحة الادعاءات الإسرائيلية المتكررة منذ صدور القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بأن حزب الله لا يزال يُشيد بنيته التحتية العسكرية في جميع أنحاء لبنان، بما في ذلك جنوب نهر الليطاني. وكما ذكرت إسرائيل في الكثير من الرسائل والبيانات السابقة الموجهة إلى الأمين العام ومجلس الأمن - بما في ذلك في آخر بيان لإسرائيل موجه إلى مجلس الأمن ومؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٠ (انظر S/PV.6375)، في أعقاب صدور قرار مجلس الأمن ١٩٣٧ (٢٠١٠) - فإن حزب الله قام بتعديل طريقة عمله من خلال وضع معظم ترسانته العسكرية في قرى مدنية واستخدام المنازل كملاجئ محصنة ومخازن للسلاح. وهذه الأعمال التي يقوم بها حزب الله تشكل انتهاكات واضحة للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وتعرض استقرار المنطقة إلى خطر جسيم. علاوة على ذلك، فإن مما يثير أشد القلق هو أن حزب الله يعتمد وضع أسلحته على مقربة شديدة من المدنيين، معرضا بذلك السكان المدنيين اللبنانيين المحليين للخطر.

إن الانفجارات التي وقعت في قرية الشهابية، فضلا عن النية المعلنة لحزب الله بالحفاظ على ترسانته الإرهابية وبنائها، ينبغي أن يكون سببا للشعور بقلق بالغ. وإن مما يزيد من حدة هذا القلق هو سعي حزب الله لإعادة تشكيل نفسه جنوب نهر الليطاني، في الوقت الذي يزرع نفسه في أوساط السكان المدنيين. وفي هذا الخصوص، من المهم أن نلاحظ أن هذا الحادث الخطير جرى بعد أربعة أيام فقط من صدور القرار ١٩٣٧ (٢٠١٠)، الذي أكد مجددا دعوة مجلس الأمن "إنشاء منطقة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني تكون خالية من أي عناصر مسلحة أو أعتدة أو أسلحة غير عناصر وأعتدة وأسلحة حكومة لبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان".

إن إسرائيل تود أن تؤكد مجددا أن سياسة القوات المسلحة اللبنانية التي تتعامى عن أنشطة حزب الله، بما في ذلك إزالة الأدلة وتأخير نشر قوة يونيفيل، أمر يبعث على شديد القلق. وهذه السياسة تعكس، كما عكست في حادثتي خربة سليم وطير فلسي، نمطا مثيرا لبالغ القلق.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأطلب نسخة من نتائج التحقيق الذي قامت به قوة يونيفيل في الانفجارات التي وقعت في ٣ أيلول/سبتمبر بأسرع وقت ممكن.

وأكون ممتنا لكم لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ميرون روين

السفير